وقع الاتفاق الانتقالي رسمياً في الخرطوم بحضور وفود دولية

«فرح السودان» .. انطلاقة قوية لعهد جديد

جانب من توقيع الاتفاقية

جانب من الحضور

الخرطوم – «وكالات»: وقعت الأطراف السودانية في الخرطوم رسمياً على الاتفاق الانتقالي، السبت، بحضور وفود دولية.

ووقع الاتفاق أحمد ربيع ممثلا لقوى الحرية والتغيير (المعارضة)، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) عن المجلس العسكري الانتقالي. وشهد على التوقيع رئيسا وزراء مصر ورئيس المفوضية الإفريقية.

وعلا التصفيق في الصالة التي تواجد فيها رؤساء دول وحكومات وشخصيات من دول عدة بعد التوقيع على الاتفاق الذي من شأنه أن يؤدي إلى حكم مدني في البلاد.

وعرض في بداية مراسم الحدث المسمى «فرح السودان» فيلم تسجيلي عن الثورة السودانية.

وانطلقت احتفالات رسمية وشعبية في السودان، بمناسبة بدء مراسم التوقيع على الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى المعارضة.

وقد وصل إلى العاصمة الخرطوم رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، ورئيس جنوب السودان، سلفا كير، ورئيس رواندا، بول كاغامي.

وشارك أيضاً في مراسم الاحتفال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، عادل الجبير، ووزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خليفة، ونظيره الكويتي، صباح خالد الحمد الصباح، ورئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، إضافة للوسيط الإفريقي محمد الحسن لبات، والمبعوث الإثيوبي محمود درير، وممثلون عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

والخميس، أعلن المجلس العسكري السوداني أن الاحتفال بإبرام وثائق الانتقال للسلطة الانتقالية سيقام السبت بالعاصمة الخرطوم، وبحضور دولي وإقليمي.

ويقصد بوثائق الانتقال للسلطة المدنية كل من وثيقتي الإعلان السياسي الموقعة في 17 يوليو الماضي، ووثيقة الإعلان الدستوري الموقعة بالأحرف الأولى في 4 أغسطس الجاري واللتين تمهدان لإعلان تشكيل الحكومة، وبداية الفترة الانتقالية.

وسيشهد اليوم الأحد الإعلان عن تشكيل مجلس السيادة وحل المجلس العسكري، فيما سيشهد، الاثنين، أداء أعضاء مجلس السيادة اليمين الدستورية.

كما يؤدي رئيس الوزراء اليمين الدستورية في 21 أغسطس.

وكان تجمع المهنيين السودانيين أعلن عن اتفاق هياكل قوى الحرية والتغيير على تولي عبد الله حمدوك، رئاسة الوزراء خلال الفترة الانتقالية، بينما رشح المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان رئيسا للمجلس السيادي.

وتضم قوى الحرية والتغيير تجمع المهنيين وتحالفات الإجماع الوطني والتجمع الاتحادي والقوى المدنية ونداء السودان.

وعزلت قيادة الجيش السوداني في 11 أبريل الماضي، عمر البشير من الرئاسة (1989 – 2019)، تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

من ناحية أخرى احتفل السودان أمس السبت ببدء تنفيذ الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بين المجلس العسكري الحاكم وقادة الحركة الاحتجاجية بهدف الانتقال إلى الحكم المدني الذي يأمل السودانيون أن يجلب لبلدهم مزيداً من الحرية والازدهار الاقتصادي.

وعلى الرغم من أنّ الطريق إلى الديموقراطية لا تزال حافلة بالكثير من العقبات، فإنّ الأجواء الاحتفالية تخيّم على البلاد التي ستستقبل السبت العديد من الشخصيات الأجنبية بالإضافة إلى الآلاف من المواطنين من جميع أنحاء السودان الذين تقاطروا على الخرطوم للمناسبة.

وقد أنهى الاتّفاق الذي تم التوصل إليه في 4 أغسطس ما يقرب من ثمانية أشهر من الاضطرابات التي بدأت بتظاهرات حاشدة ضدّ الرئيس عمر البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل بعد 30 سنة من التربّع على كرسي الحكم.

والاتفاق الذي توسّط فيه كل من الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا قوبل بارتياح من كلا الجانبين، إذ رأى فيه المتظاهرون انتصاراً لـ«ثورتهم» بينما رأى فيه الجنرالات تكريساً لقضلهم في تجنيب البلاد حرباً أهلية.

وفي مدينة عطبرة، مهد الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر 2018، رقص الناس وغنّوا في محطة القطار الجمعة بينما كانوا يستعدّون لركوب القطار باتجاه الخرطوم للمشاركة في احتفال السبت.

وهتف المحتفلون «مدنية، مدنية»، متعهّدين الانتقام للقتلى الذين سقطوا خلال الاحتجاجات.

ومع التوقيع الرسمي على الاتفاق، سيبدأ السودان عملية تشمل خطوات أولى فورية مهمة.

وغداة توقيع الاتفاق سيتم الأحد الإعلان عن تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي الجديد الذي سيشكّل المدنيون غالبية أعضائه.

وكان قادة الحركة الاحتجاجية أعلنوا الخميس أنهم اتّفقوا على تعيين المسؤول السابق في الأمم المتحدة عبد الله حمدوك، وهو خبير اقتصادي مخضرم، رئيساً للوزراء.

ومن المتوقّع أن يركّز حمدوك جهوده على إصلاح الاقتصاد السوداني الذي يعاني من أزمة منذ انفصال الجنوب الغني بالنفط في 2011 عن الشمال، والذي شكّل شرارة الاحتجاجات ضد حكم البشير.

لكنّ العديد من السودانيين يشكّكون في قدرة المؤسسات الانتقالية على كبح جماح قوى النخبة العسكرية خلال فترة السنوات الثلاث التي ستسبق الانتخابات.

وسيحكم البلد الذي يبلغ عدد سكانه 40 مليون نسمة مجلس سيادة سيتألف من 11 عضوا غالبيتهم من المدنيين، بحسب الاتفاق الذي ينصّ على أنّ وزيري الداخلية والدفاع سيعيّنان من قبل المجلس العسكري.

وقالت روزاليند مارسدن من مركز تشاتام هاوس في لندن إنّ «الديناميات السياسية ستهمّ أكثر من قصاصات ورق».

وأضافت أنّ «التحدّي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو تفكيك الدولة الإسلامية العميقة ... التي سيطرت على جميع مؤسسات الدولة والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، بما في ذلك مئات الشركات المملوكة للجهاز الأمني-العسكري».

وأحد أكثر العوائق الدبلوماسية الفورية للحل الوسط الذي تم التوصل إليه هذا الشهر هو رفع تعليق العضوية الذي فرضه الاتحاد الأفريقي على السودان في يونيو.

وقال العضو البارز في المجلس العسكري الانتقالي اللواء الركن محمد علي إبراهيم، الجمعة، إنّ التوقيع الرسمي «سيفتح الباب مجدداً أمام العلاقات الخارجية للسودان».

ومن المقرّر أن يمثل البشير، الذي تولى السلطة إثر انقلاب في 1989 والمطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب أبرزها ارتكاب إبادة جماعية في منطقة دارفور، أمام المحكمة يوم السبت بتهم فساد.

غير أنّ محاكمته لا تلقى تؤجّل مرة تلو الأخرى.

وحذّرت منظمة العفو الدولية الجمعة من السماح للبشير بالهروب من المحاكمة في لاهاي.

وقالت في بيان «يجب على السلطات السودانية تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية للردّ على تهم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. لقد تهرّب عمر البشير من العدالة لمدة طويلة جدا، علما بأنّ ضحايا الجرائم البشعة لا يزالون ينتظرون تحقيق العدالة، وتلقي التعويضات، بعد أكثر من عقد منذ أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول مذكرة لاعتقاله».

ويشكّك البعض في معسكر الاحتجاج في قدرة الاتفاق على الحدّ من سلطات الجيش وضمان العدالة لنحو 250 متظاهراً قتلوا على أيدي قوات الأمن.

وتغيب عن حفل السبت أيضاً مختلف الجماعات المتمرّدة في المناطق المهمّشة مثل دارفور والنيل الأزرق وكردفان.

وكانت الجبهة الثورية السودانية التي توحّد هذه الحركات المتمردة تحت رايتها دعمت الحركة الاحتجاجية لكنّها رفضت الإعلان الدستوري وطالبت بتمثيل في الحكومة وبمزيد من الضمانات في محادثات السلام.

الشرطة الجزائرية تحاول منع المتظاهرين من التجمع وسط العاصمة

الشرطة الجزائرية تفرق المتظاهرين بخراطيم المياه

الجزائر – «وكالات»: حاولت الشرطة منع تقدم المتظاهرين الذين خرجوا في مسيرة جديدة بوسط العاصمة الجزائرية للجمعة الـ26 للمطالبة بتغيير كلي للنظام ورحيل جميع رموزه.

وتجمع المئات من المتظاهرين بشارعي ديدوش مراد وعبد الكريم الخطابي وحاولوا التقدم باتجاه ساحتي موريس أودان، والبريد المركزي وهو معقل الحراك الشعبي، لكن قوات الشرطة وقفت حاجزا أمامهم حتى الآن.

ولا يعرف كيف سيكون موقف الشرطة بعد صلاة الجمعة، حيث يرتقب تزايد أعداد المتظاهرين.

ورغم تمسك الحراك الشعبي بمطالبه، تواصل لجنة الوساطة والحوار الوطني مساعيها لإقناع أكبر عدد ممكن من الشخصيات والهيئات بضرورة الجلوس إلى طاولة الحوار لإخراج البلاد من الأزمة التي تعصف بها منذ 22 فبراير الماضي.

اختطاف رجلي أعمال أردنيين في جنوب أفريقيا

عمان – «وكالات»: أعلن الأردن، أمس السبت، عن تعرض اثنين من مواطنيه من رجال الأعمال للاختطاف في جنوب أفريقيا.

وأوضح مدير مركز العمليات في وزارة الخارجية الأردنية، السفير سفيان القضاة، أن «مركز العمليات والسفارة الأردنية في بريتوريا عاصمة جنوب أفريقية، تتابعان الحادث عن كثب مع السلطات المحلية هناك، وأن المعلومات الأولية تشير إلى أن المختطفين الأردنيين هما أب وابنه، وهما من رجال الأعمال هناك، وأن الخاطفين قد طالبوا بفدية مالية مقابل إطلاق سراحهما».

وأكد القضاة أن «السفارة الأردنية هناك طلبت من وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا العمل فوراً ومن خلال الأجهزة المختصة للبحث عن المختطفين الأردنيين وتحريرهما بأسرع وقت ممكن».

وأوضح مدير العمليات أن «الوزارة شكلت خلية أزمة للتعامل مع الحادث على مدار الساعة، وإلى أن يتم إطلاق سراح الأب وابنه».

تدمير «هدف معادٍ» قادم من شمال لبنان

سوريا: مقتل 15 مدنياً بغارات جوية روسية وسورية

قصف جوي للطيران السوري في إدلب

دمشق – «وكالات»: قتل 15 مدنياً، بينهم 6 أطفال، في غارات جوية شنّها النظام السوري وحليفته روسيا الجمعة استهدفت إحداها مخيماً للنازحين في شمال غرب سوريا، بحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن: «قتل 13 مدنياً بينهم أربعة أطفال جراء قصف روسي على مخيّم للنازحين في بلدة حاس في ريف إدلب الجنوبي».

وأضاف «استشهد طفل وأصيب 3 أشخاص آخرون جراء غارات جوية نفذتها طائرات النظام الحربية على قرية الغدفة بريف معرة النعمان»، وذلك بعد أن «استشهدت طفلة وأصيب 20 آخرون بقصف طائرات النظام الحربية على مدينة أريحا بريف إدلب الجنوبي».

ومنذ أبريل تتعرض هذه المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام «جبهة النصرة سابقاً» وتنتشر فيها أيضاً فصائل أخرى معارضة للنظام، لقصف شبه يومي من قبل النظام وحليفه الروسي.

ومنذ نهاية أبريل أوقعت الاشتباكات 1300 مقاتل من الجهاديين والفصائل المقاتلة بالإضافة إلى أكثر من 1150 عنصر من قوات النظام وتلك الموالية لها، بحسب المرصد.

وتستقبل محافظة إدلب عشرات الآف الأشخاص الذين فرّوا من منازلهم في عدد من مناطق البلاد بسبب المعارك أو بعد استعادة النظام مناطق من الفصائل المعارضة والمسلحة.

ومنذ بداية التصعيد، قتل 820 مدنياً وفقاً للمرصد السوري.

ودفع العنف أكثر من 400 الف شخص إلى النزوح، بحسب الأمم المتحدة التي تخشى «كارثة» إنسانية.

ومنطقة إدلب ومحيطها مشمولة باتفاق روسي تركي منذ سبتمبر2018، ينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل بين مناطق سيطرة قوات النظام والفصائل. كما يقضي بسحب الفصائل المعارضة اسلحتها الثقيلة والمتوسطة وانسحاب المجموعات الجهادية من المنطقة المعنية. لكن لم يتم تنفيذه.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً تسبب منذ اندلاعه في 2011 بمقتل أكثر من 370 الف شخص وأحدث دمارا هائلا في البنى التحتية وأدى الى نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

كما افاد تقرير حقوقي بمقتل سبعة اشخاص جراء قصف نفذته الطائرات الحربية السورية على قرية دير شرقي بريف مدينة معرة النعمان جنوب إدلب، أمس السبت.

ولم يصدر تعليق رسمي او مستقل على التقرير.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يتخذ من لندن مقراً له، في تقرير صحفي اليوم، إن القتلى هم امرأة وأبناؤها الستة، مشيراً إلى أن عدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود جرحى بعضهم في حالات خطرة.

ومع سقوط المزيد من الخسائر البشرية، يرتفع عدد القتلى إلى 3405 اشخاص منذ بدء التصعيد الاعنف على الإطلاق ضمن منطقة «خفض التصعيد» في 30 إبريل الماضي حتى اليوم.

وتشهد محاور التماس على المحاور الشرقية والشمالية الغربية لمدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي عمليات قصف متبادل بشكل مكثف بين المعارضة المسلحة والقوات الحكومية السورية.

من جهة أخرى تمكنت القوات السورية من استعادة السيطرة على قرية مدايا وتلة في محيطها جنوب إدلب، بعد اشتباكات مع فصائل ومجموعات جهادية، طبقا لما ذكره المرصد السوري لحقوق الإنسان، اليوم الجمعة.

ومن جهة اخرى، وثق المرصد، الذي يتخذ من بريطانيا مقرا له، مقتل امرأة وإصابة 4 آخرين بجراح جراء إلقاء الطيران المروحي براميل متفجرة على قرية حيش بريف إدلب الجنوبي قبيل منتصف ليل الجمعة.

وفي السياق ذاته، شنت طائرات الحربية السورية الحكومية بعد منتصف الليل وصباح أمس نحو 23 غارة جوية استهدفت خلالها التمانعة وخان شيخون والركايا وكفرسجنة وترعي والشيخ مصطفى ومعرة حرمة وحيش ومحاور القتال جنوب إدلب، فيما القت الطائرات المروحية ما لا يقل عن 27 برميلاً متفجراً على محور كبانة بريف اللاذقية الشمالي، والشيخ دامس وحيش ومحيط خان شيخون والشيخ مصطفى ومعرة حرمة ومحاور القتال في ريف إدلب الجنوبي.

ومع سقوط المزيد من الخسائر البشرية فإنه يرتفع إلى 3386 شخصاً ممن قتلوا منذ بدء التصعيد الأعنف على الإطلاق ضمن منطقة «خفض التصعيد» في 30 إبريل (أبريل) الماضي، وحتى الجمعة.

من ناحية أخرى ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، إن وسائط الدفاع الجوي السوري دمرت هدفاً معادياً مصدره شمال لبنان، باتجاه مدينة مصياف.

ونقلت سانا عن مصدر عسكري لم تكشف عنه أنه «في تمام الساعة الحادية عشرة و6 دقائق من مساء الخميس، كشفت وسائط دفاعنا الجوي هدفاً معادياً قادماً من شمال لبنان باتجاه مدينة مصياف».

وأضاف المصدر أنه «وعلى الفور قامت وسائط دفاعنا الجوي بالتعامل مع الهدف وتدميره قبل الوصول إلى هدفه».

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا إن دوي انفجارات قوية سمع في غرب حماة، ويعتقد أن الدفاعات الأرضية السورية تصدت لما يعتقد أنه صاروخ إسرائيلي سقط في ضواحي مدينة مصياف.

وقالت سانا: «تصدت وسائط دفاعنا الجوي عدة مرات خلال السنوات الأخيرة لصواريخ معادية أمريكية وإسرائيلية وأسقطتها قبل الوصول إلى أهدافها».

وأضافت: «تلتزم الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية ضد سورية عادة مع انهيارات المجموعات الإرهابية أمام وحدات الجيش العربي السوري».

وتشير سانا بذلك إلى المعارك المستمرة في ريف حماة الشمالي ومحافظة إدلب والتي سجلت فيها القوات الحكومية تقدما كبيرا ضد المعارضة في الأيام القلائل الماضية.

وتعرضت المنشآت العسكرية السورية والإيرانية المتحالفة معها في سوريا لغارات عدة مرات في الأشهر الماضية.